



المدير العام للامن اللواء عباس ابراهيم يتحدث الى "الامن العام".

اللواء عبّاس إبراهيم في جردة السنة:

- لا وجود للإستقرار المالي والاجتماعي قبل الإستقرار السياسي
- أخشى ارتفاع نبرة الخطاب الطائفي ربطاً بالإستحقاق النيابي
- الانتخابات النيابية يجب ان تجري في موعدها
- اللبنانيون لا يريدون مجدداً العودة الى الحرب الأهلية

على جاري العادة كل سنة، اجري المدير العام للامن اللواء عباس ابراهيم جردة عام 2021 رغم الازمات الخانقة التي واجهتها البلاد واللبنانيون، ولا تزل تلقي بانقالها عليهما. الا انه اكد مجددا ثقته بالاجهزة الامنية "التي تتحمل كلفة ضمان الامن في لبنان"، لأن اللبنانيين "لا يرغبون في تكرار تجربة الحرب". وقال انه يجهد من اجل تعزيز الصمود الاقتصادي والمالي للعسكريين في مواجهة الازمة، ولن يوفر سبيلا الى هذه الغاية.

واكد اللواء ابراهيم ان "الضمانة الكبرى هي في الامن والاستقرار السياسي، وهو ما يلجم اي تفلت امني"، لكن ما يخشاه ان "ترتفع نبرة الخطاب السياسي ربطا بالاستحقاق النيابي". وبعدها لفت الى المساعي المبذولة لتعزيز انتاج الطاقة الكهربائية، توقع انه سيكون لدينا قريبا ما يوفر حوالي 10 ساعات يومية من التغذية الكهربائية. واكد ان الانتخابات النيابية يجب ان تجري في موعدها.

■ هل هي مصادفة انه في ذروة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي لدينا استقرار امني واجتماعي، ام انها معادلة تلقي بثقلها وكلفتها على الاجهزة الامنية وخصوصا الامن العام؟

□ الاثنان معا. اولاً الاجهزة الامنية تتحمل ضغطا غير مسبوق وغير محمول لتثبيت الامن، ولا يستطيع القول انه مكلف ام لا. فأنا اعتبر في مكان ما ان اللبناني تعلم من تجاربه السابقة في ان يصل الى حد التفلت الامني ثم يعود الى الورا. اللبناني لا يريد ان يعيش مرة اخرى تجربة الحرب الاهلية، والمآسي التي خربها، ولا يجب عليه التفریط بأمنه لئلا ينعكس عليه. لهذا السبب تحدث حالات تفلت لكنها تبقى محصورة. فالاجهزة الامنية قادرة على ضبطها. لذلك نعيش الحالتين معا. الجهد الذي يقوم به الجيش والاجهزة الامنية يلاقي قناعة المواطنين بعدم العودة الى تجارب الماضي الذي لم ينس بعد.

■ الى متى يمكن ان تتحمل الاجهزة الامنية هذه الضغوط وما هي حدود قدرتها على لضبط الوضع في ظل الانهيار الحاصل؟

□ هذه هي المفارقة. عندما تقول انهيار الاقتصاد وتراجعت قيمة الليرة يعني ان اسباب صمود هذا العسكري فقدت. اليس هو من الناس. لهذا السبب فان الاعجوبة ان العسكري ما زال صامدا، ونحن نجهد لضمان ذلك. انا لا اعرف ما يقوم به الزملاء الباقون من قادة الاجهزة الامنية، وما اعرفه انني ابذل جهدا كبيرا لتعزيز صمودهم الاقتصادي والمالي. العسكري ليس مسؤولا عن نفسه وحسب، فله اهل وعائلة واولاد وله حاجاته الاساسية من طعام وحليب واقساط مدرسية وطبابة. التغطية الطبية لم تعد متوافرة كما كانت من قبل، وبات على العسكري ان يغطي الفروقات ما بين التسعيرة الرسمية التي لم تعد تتماشى مع تسعيرة المستشفيات. عدا عن ذلك هناك ضغوط معيشية اخرى فرضت على العسكري، وبالرغم من ذلك فهو يقوم

بواجبه. لذلك نشهد على بعض ترددات وتداعيات الوضع الاقتصادي ومنها حالات الانقطاع عن العمل.

■ هل من حالات فرار من الاجهزة الامنية نتيجة هذا الوضع وما هو نصيب الامن العام منها؟

□ الحديث عن معاناة نتيجة حالات الانقطاع عن العمل توصيف مبالغ فيه. صحيح انها موجودة، ونحن نعالجها بطريقة لا تستدعي من العسكري الوصول الى مرحلة الفرار. نحن مقتنعون ان على العسكري ان يفتش عن سبل اخرى للعيش ونؤكد انه لن يجد بديلا من عمله وسيعود. لذلك تركنا له باب العودة مفتوحا. بمعنى ان العسكري الذي يطلب اجازة لشهر او شهرين او اكثر نوافق له ونعطيه فرصة ليحرب حظه مع ترك الباب القانوني مفتوحا لعودته وعدم خضوعه للمحاكمة العسكرية. نستطيع القول اننا نجحنا في استيعاب ما استجد، وتأقلمنا مع الوضع ونستفيد مما يقول به القانون لمصلحة العسكري والمؤسسة معا.

لا توجد طلبات استقالة لأن القانون لا



اثبت اللبناني انه لا يريد ان يعيش مرة اخرى تجربة الحرب الاهلية

الضمانة الكبرى هي في الامن والاستقرار السياسي وهو ما يلجم اي تفلت امني

ما اخشاه ان ترتفع نبرة الخطاب السياسي ربطا بالاستحقاق النيابي



يسمح للعسكري بها في الوقت الحالي الا ببلوغه السن القانونية، كما ان القانون يمنع التطويق والتسريح في القوى العسكرية في الوقت الراهن. العسكري لا يتحول فارا الا في حالة عدم التزامه المدة القانونية لاجازته ولكن هذه الحالات قليلة جدا في الامن العام.

■ هل من امكان في الامن العام لتقديم خدمات اضافية للعناصر لمواجهة الصعوبات المعيشية؟

□ نعم هناك امكان لتقديم العديد من انواع الخدمات والمساعدات وخصوصا في المجالات الصحية والطبابة والادوية. فنحن نؤمن فروقات اسعار الادوية نقدا، وهناك دول صديقة تؤمن بدورنا وبالمؤسسة، توفر لنا انواعا من الادوية المهمة. كما وفرنا مبالغ مالية شهرية للعسكري من صندوق الاحتياط في المديرية وهو لا يقل عن 30% من راتبه.

■ هل هناك تفهم لحاجات واوضاع عسكري الامن العام. وهل تتلقون دعما كما الجيش اللبناني؟

□ طبعا لا نتلقى اموالا، ولكن تصلنا مساعدات طبية كالمستلزمات والادوية وهي اولوية في عملنا. وقد وصلتنا اخيرا دفعة من الادوية من احدي الدول الاوروبية.

■ هل انعكست الاوضاع الداخلية سلبا على التواصل القائم بينكم والمؤسسات المماثلة في الخارج وخصوصا لجهة تبادل المعلومات الاستخباراتية؟

□ علاقتنا ما زالت قائمة على المستوى السابق نفسه، ولكن همنا الاساسي واولويتنا رعاية عسكريينا وبقاؤهم صامدين على قاعدة ضمان الامن واستمرار الحياة.

■ هل انعكس تردي الوضع الاقتصادي على اداء الامن العام، وكيف واجهتم في ظل الازمة ونقص التجهيزات، تهاقت اللبنانيين للحصول على جوازات السفر؟



ابدل جهدا كبيرا لتعزيز صمود العسكريين الاقتصادي والمالي.

ممکن ان يحصل تغيير طفيف الى درجة لا يؤثر على اعادة تثبيت شرعية الموجودين.

■ هل تلمست من خلال لقاءاتك مع الموفدين الاجانب والسفراء انهم يرون الصورة القائمة كما يراها اللبنانيون؟

□ السفراء يحضرون الينا لإخبارنا بانه علينا انجاز الاصلاحات ليساعدوننا، ويقولون لنا انتم اهل البيت ويجب ان تقوموا بواجباتكم. ونحن نقول لهم ان عليهم مساعدتنا لنقوم بواجباتنا، وهو ما قد ينطبق عليه القول "من قبل: الدجاجة ام البيضة". في رأيي ان كل الامور مرهونة بالتطورات في الاقليم. الخارج غير معجب بطريقة ادارتنا للبلد وبطريقة تعاملنا مع بعضنا البعض، ويصر على ان نتواصل لنتفق على الاصلاحات.

سيكون لدينا قريبا ما يوفّر حوالي 10 ساعات من التغذية الكهربائية يوهيا

ولكن الخشية من الوضع المالي وانعكاسه على حياة الناس. اليوم وصل الدولار الى 28 الف ليرة. وهذا هو التهديد الاخطر والاكبر. وما يمكن قوله ان الانتخابات قد تكسّر شرعية هذه الطبقة، فالانتخابات لن تأتي على الارجح بالتغيير الذي يراهن عليه البعض وخصوصا الجو الدولي، فما هو

الضغوط والحاجة الى مزيد من التنسيق والتعاون في ما بينهم وتصحيح الخلل القائم بين المسؤولين.

■ جمدت اجتماعات الحكومة، وربما يشل مجلس النواب ان لم تفتح دورة استثنائية، ونحن على ابواب استحقاقات مهمة كالاتخابات النيابية، هل تخشى من انعكاسات ما يجري؟

□ ما اخشاه ان ترتفع نبرة الخطاب السياسي ربطا بالاستحقاق النيابي، وعندها سيرتفع مستوى التشنج لشد العصب كل داخل محازبيه، وبالتالي سينعكس ذلك بشكل سلبي جدا على البلد، وستتعبأ الناس بشكل طائفي وهذا ما يثير خوفي.

■ هل فقد الامل في ان يكون هناك وسيط بين القوى السياسية التي لا يمكن ان تلتقي، فالخلافات جمدت مجلس الوزراء، واعاقت التحقيق العدلي، كما حول مسائل عدة وكأنه لم يعد هناك من وسيط يغيّر المعادلات بين المتخاصمين؟

□ من اهم ما يعيق كل هذه الامور اقتراب موعد الانتخابات النيابية، والتي تليها الانتخابات الرئاسية. ولذلك فان كل طرف يحاول ترتيب وضعه الداخلي لضمان استمراريته في المرحلة المقبلة، في ظل المتغيرات التي تعصف بالمنطقة بحثا عما يمكن ان يستغله في خدمة توجهاته السياسية. لذلك الجميع يعيش حالة ترقب، وفي مثل هذه الحالة تسود الرهانات وتتقلص الخيارات. وللأسف نحن نعيش اليوم في مرحلة الرهانات.

■ هل تخشى من عدم اجراء الانتخابات النيابية في موعدها؟

□ انا اقول انه يجب ان تجري في موعدها وهذا جوايي. لكن لا يمكننا ان نغفل الظروف التي قد تطرأ، ولا اعرف من اليوم ما الذي يمكن ان يحصل. انا اقول يجب ان تحصل ولكن لا نستطيع ان اضمن ذلك. فما اخشاه لا يرتبط بتهديد امني فهو غير موجود،

الغيبيري ليحل مكان المركز القديم ويغطي مناطق الضاحية الجنوبية.

■ هناك من يخشى بأن يتسبب الوضع الاقتصادي وضعف المناعة المجتمعية بتدهور او تفلت امني وقد يسهل تدخلا اسرائيليا او تسلا للارهاب الخارجي. فهل هناك ما يبرر ذلك؟

□ نعود الى النظرية او المعادلة التي نتكلم عنها دائما وهي ثابتة. فطالما انه لا يوجد استقرار سياسي تبقى الامور مفتوحة على كل الاحتمالات. ضمان الامن الكامل هو الضمان السياسي، وبالتالي الاجتماعي وهما قبل الامن الامني. الضمانة الكبرى هي في الامن، والاستقرار السياسي وهو من يلجم اي تفلت امني ويعزز الاستقرار الاجتماعي ايضا.

■ هل تعتقد ان الطبقة السياسية الحاكمة ما زالت قادرة على انقاذ الوضع؟

□ نعم بالتأكيد، هم قادرون على ذلك. وخصوصا عندما تتوافر الإرادة للانقاذ. هم انفسهم نجحوا في السابق، وعليه ما الذي طرأ او تغير؟ يمكن ان السبب في ازدياد

الاعياء لمواجهة ما حصل، ولتجاوز الطلبات المتراكمة التي اقتربت من 50 الف جواز. الى ذلك فرضنا بعض القيود والضوابط على الطلبات لتناسب وقدراتنا ومواجهة الاقبال غير المنطقي. ومن لديه حاجة ملحة مثل عدم تجاوز صلاحية "اقامة" في بلد ما، او انه يحمل سمة دخول وتذكرة سفر، يمكنه ان يتقدم عبر دائرة العلاقات العامة ليحصل على جوازه في وقت وجيز.

■ اين اصبحت خطة امن عام بلا ورق، وهل تفكرون في اقفال بعض المراكز نتيجة تردّي الاوضاع؟

□ اجبرنا الوضع الاقتصادي الصعب على تأجيل بعض المراحل المقررة من خطة الاستغناء عن الورق لانها تحتاج الى مليارات الليرات لاستكمالها بعدما قطعنا شوطا بعيدا في الخطة. نحن نعاني اليوم من النقص في العديد للاسباب التي ذكرتها انفا. فقد سبق ان وسعنا من مساحة انتشارنا في البلد قبل الازمة ولن يكون هناك اغلاق لأي مركز اقليمي حاليا، وقرىبا سنعلن عن افتتاح مركز نموذجي باسم "مركز امن عام الشهيد عبد الكريم حدرج الاقليمي" في

□ نجهد لنستطيع الاستمرار في العمل في ظل الظروف الحالية الصعبة. وبالتأكيد، انا اضمن ان لا تتوقف الخدمات الادارية. اما الاقبال على جوازات السفر فامر آخر. هناك ظاهرة لم نشهدها من قبل. تصور ان في المديرية اليوم حوالي 7000 جواز سفر من بينها حوالي 1200 جواز سفر في دائرة بيروت وحدها لم يحضر اصحابها لتسلمهم بعد. كما ان حوالي 90% من الجوازات التي انجزت لم يتم استخدامها حتى الآن. وهي ظاهرة تؤكد ان هناك فئة من الناس تخوفت من امكان ارتفاع رسم الحصول على الجواز فسارعت الى اصداره رغم انه سبب غير منطقي. فلماذا صرفت كل هذه الاموال في امر لم يستخدم بعد، وخصوصا انه لا مشكلة لدينا بوجود الجوازات، فهي متوافرة. ما تسبب بالازمة الاخيرة وحال الاربك التي عبرت الهجمة على طلبات جوازات السفر التي تجاوزت امكاناتنا في طبع الجوازات. فقدرتنا توفر ما لا يقل عن 3500 جواز يوميا، فكيف يمكننا ان نلبي 8000 طلب يوميا بعد ان كانت دون الـ1000 في كل لبنان وهو ما اجبرنا على زيادة ساعات دوام العمل بما فيها ايام السبت والاحد وعطلة



يحاوّر العميد منير عقيقي وجورج شاهين.



الارقام الخاصة بالهجرة ما زالت في المستوى نفسه كما في السنوات الماضية.

لدى بيدرسون مجموعة افكار متطورة وعملية لاستئناف عودة النازحين

ما هو الجديد على مستوى انتاج الطاقة جراء استرجار الغاز المصري والكهرباء الاردنية؟

هذا الملف يمكن النظر اليه من نقاط عدة، ومنها ان الفيول العراقي الذي يصل الينا بانتظام كما اتفقنا. نتظر بت الغاز المصري الذي بات رهنا باجراءآت البنك الدولي واعتقد انه سينتهي منه قريبا. ولاستكمال هذه المرحلة هناك جزء من خط الانابيب في الاراضي اللبنانية في حاجة الى صيانة وستنجز قريبا، وهناك اعطال على خط نقل الطاقة بين الاراضي الاردنية والسورية وسيكون جاهزا نهاية العام الجاري كما علمت، ليصبح الخط حتى وصوله الى لبنان صالحا لنقل ما يقارب 250 ميغاواط من الكهرباء الاردنية. كما ان الغاز المصري فور استرجاره سيؤمن 450 ميغاواط

هل لديكم اي خطط لاستئناف برامج العودة الطوعية العام المقبل؟

نحن لم نجمد خطط العودة الطوعية للنازحين السوريين في لبنان، فهي ما زالت قائمة، ولكن الظروف الاقتصادية وجائحة كورونا جعلتنا الاقبال على هذه العودة تصل الى مستوى الصفر. لكن هناك نازحين

ما هو مصير الازمة اللبنانية - الخليجية، وهل نحن على ابواب تصعيد ام حلحلة؟

التواصل مع دول الخليج الشقيقة مستمر، ولا بد من السعي الى فتح كوة في جدار هذه العلاقات المأزومة. ففي هذه الخطوة مصلحة مشتركة للبنان ودول الخليج معا بغض النظر عن العلاقة الاخوية في ما بيننا وانتمائنا الى الجامعة العربية، ولغتنا ووحدة الدم واحدة. نحن لا نتجاهل وجود مصالح مشتركة بيننا وكان لبنان ولا يزال درة بالنسبة اليهم، ولذلك لا اعتقد اننا سنذهب نحو الأسوأ.

ماذا في آخر تطورات التحقيق في انفجار مرفأ بيروت؟

لا يوجد شيء جديد، وحاليا عاد القاضي بيطار ليستأنف عمله. الامور ماشية ولكن متى تتوقف ومن يقدم دعوى ارتياب او طلب رد لا اعلم. وما حصل ان مسار العمل عاد الى طبيعته والقاضي يقوم بعمله. ما هو ثابت انه لا توجد نية لدى اي من الاطراف كافة لا يريد الحقيقة، او لا يريد الوصول الى النتائج المرجوة ولكن هناك خلافا لا يتعدى الاختلاف على تفسير القانون.

احيت زيارة المبعوث الخاص للامم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون الى لبنان الحديث عن ملف النازحين السوريين، فما هو الجديد الذي يقوم به الامن العام؟

التقيت بالموفد الاممي غير بيدرسون في اثناء زيارته اخيرا الى بيروت، وتكلمنا عن هذا الموضوع وعن آلية العودة التي كان ينفذها الامن العام. واللافت ان لدى بيدرسون مجموعة من الافكار المتطورة والعملية لاستئناف هذه العودة، وستعاون في ترجمة ما يؤدي الى استكمال برامجها مع المعنيين اينما وجدوا.

هل تلمست تغييرا في نظرة المجتمع الدولي الى العودة، وهل تجاوز عقدة الاعتراف بنظام الرئيس بشار الاسد؟

إضافية. وان اضيف ما يؤمنه الفيول العراقي بـ450 ميغاواط سيكون لدينا ما يوفر حوالي 10 ساعات من التغذية اليومية. للوصول الى هذه المرحلة نتظر اجراءات ادارية ومالية عبر البنك الدولي لتكتمل هذه الخطوة. فما يطمئن ان القرار السياسي موجود في الداخل والخارج ولا نقاش فيه.

هل لهذا القرار صفة الديمومة او هو مؤقت؟ وهل ان استرجار الكهرباء والغاز سيكون لمرحلة محددة وحتى بناء معامل الانتاج الجديدة؟

بالتأكيد انه مشروع مستدام وطويل الامد، حتى وان تم بناء معامل للكهرباء في لبنان. الغاز المصري سيبقى متدفقا لأنه الوقود الذي سينتج الطاقة في معمل دير عمار. خط الانابيب هو خط دولي لتأمين الاستثمارية والديمومة وهو حاجة قائمة وبعد بناء محطات الانتاج سنحتاج الى كميات اكبر في المرحلة المقبلة.

هل ان الدولة اللبنانية قادرة على تحمل تكاليف ما يبني؟

البنك الدولي سيمول هذا المشروع بنسبة 90%، هو تكفل بالتكاليف والباقي من الدولة اللبنانية وبموجب قرض طويل الامد.

هل الارقام المتداولة عن نسبة الهجرة صحيحة ام انها مضخمة؟

الاعداد ما زالت في المستوى نفسه كما في السنوات الماضية. وكان طبيعيا ان ترتفع في فترة الاعياد، ولكن ما هو لافت ان حركة السفر لهذا العام هي معكوسة. فالمغتربون فضلوا دعوة عائلاتهم اليهم حيث هم بدل القدوم الى لبنان خلال فترة الاعياد. الاحصاءات غير متوافرة ولا اتبنى اي رقم. فكما هناك هجرة لعائلات بكاملها، توجد ايضا حركة رجوع مماثلة. الظروف في الخارج ليست مريحة وما تسببت به جائحة كورونا غيّرت مفاهيم عدة، وظروف العمل لم تعد كما كانت ولم يعد يعطى اللبناني، بكل اسف، الرواتب التي كان يتقاضاها من قبل.

معايدا عسكريا الامن العام بعيدي الميلااد ورأس السنة اللواء إبراهيم: الخدمة واجب والامن امانة

توجه المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الى عسكري الامن العام، في عيدي الميلااد المجيد ورأس السنة المباركة بالمعايدة التالية:

"ايها العسكريون،

اتوجه اليكم والى عائلاتكم في شهر ميلاد السيد يسوع المسيح الذي حملت ولادته ومسيرته انبل معاني الانسانية والفداء، بالتهنئة وانا كلي ثقة بانكم تحاولون بجهد كبير رسم هذه المعاني بصبركم ومسؤوليتكم وتفانيكم في وطن يمر في اصعب الظروف، ويعيش مرحلة حساسة على المستويين السياسي والاقتصادي.

ايها العسكريون،

انتم صلب هذا المجتمع، تعاونون معه وترزحون تحت وطأة انعكاسات سوء الوضع بكل مقاييسه، بل تتحملون اعباء اكثر واشد لأن مسؤوليتكم حساسة وكبيرة وهي تأمين الامن والخدمات. هذه المرحلة تتطلب جهدا مضاعفا، لذا يجب ان تبقوا عند اعلى درجات الاستنفار لحماية اهلكم وضمان الحرية والكرامة والعدالة، لانها ركائز اساسية تصون العيش المشترك، هذه الصيغة التي ميزت حضارة لبنان وقوة وجوده وديمومته.

ايها العسكريون،

في مناسبة الاعياد المجيدة، عليكم ان تكونوا العين الساهرة لحماية وطنكم، والصمود والصبر لتجاوز الازمة بكل تجلياتها وسلباتها مهما كانت ومهما طالت، فانتم العماد الاساس في كل المفاصل وفي كل الاتجاهات وفي كل المحطات. فكما ساهمتم في حماية لبنان من الارهاب انتم قادرون على احتضانه والمساعدة في تخفيف وطأة الصعوبات عبر تطبيق القانون الذي طالما عملتم بهديه والتزمتم به.

ايها العسكريون،

تأتي الاعياد هذا العام مثقلة بالهموم الى حد اليأس، عدا عن الخوف من الحاضر والمستقبل، لكن المطلوب منكم تحديدا الايمان بهذه الارض التي هي امانة في اعناقنا وضميرنا وقسمنا. هي ارض اجدادنا وابائنا، لأن التحدي الكبير في المحافظة على هذا الارث، يكون بالتشجيع على البقاء فيها وبناء دولة حديثة تضمن الامن والعيش الكريم لابنائها. اما العوامل الضاغطة، خارجية كانت ام داخلية، فلا يجب ان تثنيكم عن الايمان بوجودكم وحققكم في هذا الوطن. فثقوا بأن ابن الارض الاصيل يمكنه ان يهزم اي عدائية، ويتخطى اي صعوبة من اية جهة اتت.

ايها العسكريون،

المستقبل سيكون افضل، سيكون لصالح كل اللبنانيين بفضل تضحياتكم انتم المنتشرون في كل الدوائر والمراكز، حيث تقومون بكل تفان والتزام بما يتطلبه الواجب والصلاحيات القيام به، وعلى رأس الاولويات ان تكونوا حماة للوطن، وسندا لمجتمعكم ومواطنيكم والسهر على تسيير اعمالهم وتسهيل طلباتهم بكل عناية وشفافية.

"الخدمة واجب والامن امانة"، هو عنوان مسيرتنا للعام المقبل. كلي ثقة بكم، فاعملوا لتجسيد مضمونه على ارض الواقع.

كل عام وانتم بخير
عشتم وعاش لبنان".